

دور استخدام آليات حوكمة الشركات في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية

*The role of using corporate governance mechanisms in reducing creative accounting practices*د. الهلة محمد*¹¹ جامعة ورقلة- (الجزائر)، الإيميل: elhellamohamed08@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/30

تاريخ الاستلام: 2021/04/28

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أساليب محاسبية مبتدعة تعرف بالمحاسبة الإبداعية؛ التي تزايد الاهتمام بممارسة أساليبها والدفع إليها من طرف الشركات بغية تضليل مستخدمي القوائم المالية؛ والكشف عن الأساليب المحاسبية التي أتبعها الشركات لإدارة الأرباح، وتمهيد الدخل، والبحث في آثار هذه الممارسات، وكيف أنها جعلت القوائم المالية والمؤشرات المستمدة منها غير قادرة على إعطاء الصورة الصحيحة عن أداء الشركة ومركزها المالي؛ مما تسبب في زعزعة ثقة مستخدمي القوائم المالية لدى جميع الأطراف بمحتويات هذه القوائم؛ ومن النتائج المتوصل إليها الآتي:

- وجود دوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات ومنها: التهرب الضريبي، التأثير على القرارات؛
- احتياج مهنة المحاسبة للاهتمام بالجانب الأخلاقي لكي لا يلجأ المحاسب إلى تبني المحاسبة الإبداعية؛
- جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.
- الكلمات المفتاحية: محاسبة، محاسبة إبداعية، حوكمة الشركات، ممارسات محاسبية، قوائم مالية.

تصنيف D79,G30:JEL

*المؤلف المرسل

Abstract:

This study aimed to shed light on innovative accounting methods known as creative accounting. Which companies are increasingly interested in and pushing for their methods in order to mislead the users of the financial statements; Exposing the accounting methods used by companies to manage profits, smoothing income, and researching the effects of these practices, and how they made the financial statements and the indicators derived from them unable to give the correct picture of the company's performance and its financial position; Causing a disturbance in the confidence of the users of the financial statements of all parties regarding the contents of these statements; Among the findings are the following:

- There are motives for practicing creative accounting in companies, including: tax evasion, influencing decisions;

The need for the accounting profession to pay attention to the ethical aspect so that the accountant does not resort to adopting creative accounting.

- The quality of accounting standards and adherence to them leads to the reduction of creative accounting practices.

- **Key words:** accounting, creative accounting, corporate governance, accounting practices, financial statements.

- **Jel Classification Codes:** D79,G30

1. مقدمة:

نتيجة التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الدولية خلال السنوات الأخيرة، وزيادة حجم المؤسسات مكتسحة بذلك الأسواق المحلية والدولية، ونظرا للتوجه الرأس مالي وما نتج عنه من انفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة حدة تضارب المصالح ما بين المساهمين وإدارة الشركة بشكل خاص ومع أصحاب المصالح بشكل عام؛ حيث أدت هذه التطورات إلى حدوث أزمات مالية واقتصادية خلال العقود السابقة، كل هذا كان نتيجة لاضمحلال الثقة وضبابية المعلومات وغياب الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية، وهذا راجع إلى انتهاج إدارة الشركات ممارسات المحاسبة الإبداعية بهدف الإبقاء على مصالحها الخاصة، هذا ما جعل المنظمات الدولية والهيئات المهنية للتوجه نحو تبني مفهوم جديد يطلق عليه باسم حوكمة الشركات كأداة وقائية من الفضائح، وأيضا لمعالجة الانهيارات المالية في العديد من الشركات، وإعادة غرس الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركات للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، التي يساهم فيها المدقق الخارجي في إبداء رأيه

المحايد عن مدى عدالتها المالية وتعبيرها عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، لكن لا يعتبر الوحيد الذي يهتم بذلك فالمدقق الداخلي هو الآخر يهتم بالجانب المحاسبي والمالي، ويساهم في ضمان الشفافية

1.1. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تقديم إجابة للتساؤل التالي:

فيما يتمثل دور استخدام آليات حوكمة الشركات للتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

للإجابة على سؤال الإشكالية الرئيس يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمحاسبة الإبداعية؟ وفيما تتمثل دوافع وأساليب استخدامها؟
- ما هي حوكمة الشركات وفيما تتمثل مبادئها؟ ومن هم المعنيون بتطبيقها، وفيما تتمثل معايير جودتها؟
- ما هو الدور الذي تؤديه آليات حوكمة الشركات للتقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

2.1. أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية هذه الدراسة في الجوانب التالية:

- التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات؛
- تحديد أهمية أنظمة الرقابة الداخلية والخارجية للتقليل من ممارسات الممارسات الإبداعية؛
- تشجيع المؤسسات على تفعيل آليات حوكمة الشركات؛
- وضع أسس وقوانين أخلاقية يلتزم بها المحاسبين والمراجعين للارتقاء بمهنة المحاسبة والمراجعة.

3.1. أهداف الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية بالغة بغية تحقيق الأهداف التالية:

- البحث في دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في ممارسات مجلس الإدارة؛
- عدم قدرة الضوابط القانونية والمهنية على توجيه ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- وجود ممارسات متعددة للمحاسبة الإبداعية، وإمكانية اتخاذها كوسيلة مشروعة للتلاعب؛
- بيان دور آليات حوكمة الشركات في اكتشاف الغش لتقليل من الممارسة المحاسبة الإبداعية.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الإشكالية الرئيس والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي.

5.1. مرجعية الدراسة:

أثناء القيام بانجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المراجع التالية:

- اعتماد المراجع من كتب، مذكرات، تقارير، سواء كانت هذه المراجع باللغة العربية أو الأجنبية.

- الاستعانة بشبكة الانترنت للحصول على الدراسات الحديثة وبياناتها التي يتعذر إيجادها في المكتبات.

6.1. الدراسات السابقة:

توجد الكثير من الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة نذكر من بينها الآتي:

1 - دراسة ليندا حسن الحلبي، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009؛ تناولت هذه الدراسة دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وتمثلت مشكلة الدراسة في بيان تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومن النتائج المتوصل إليها أن التحدي الأكبر للمحاسبة الإبداعية لا ينحصر في البعد الفني للمحاسبة بل يتعداه إلى البعد الأخلاقي للمحاسبين وهو أكثر خطورة على مستقبل مهنة المحاسبة؛ وأن اكتشاف الأخطاء والتلاعب والغش يعد من مسؤولية مدقق الحسابات وخاصة إذا لم يؤدي ما هو مطلوب منه بأمانة وعلى أكمل وجه.

2 - دراسة رشا حمادة، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 26؛ تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وتمثلت مشكلة الدراسة في الآتي: ما النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ما هي الفروق الجوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ؟ وهدفت الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهل هناك فروق جوهرية بين آراء مراجعي الحسابات الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية. وتوصلت الدراسة إلى أن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهنة الإشراف والرقابة على التقارير المالية وفحصها ودراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها هي ذات تأثير كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات، وأن النشاطات التي تمارسها لجان المراجعة المتعلقة بمهنة دعم وظيفة المراجعة الداخلية، ووظيفة المراجعة الخارجية وآليات الحوكمة هي ذات تأثير متوسط في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات.

3 - دراسة قدراري أميمة، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة على عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر، أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة، قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادي والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار بعنابة، الجزائر، 2014/2013؛ تناولت هذه الدراسة دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، دراسة عينة من شركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة الفرنسية؛ وتوصلت الدراسة إلى تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية عن دور ركيزتي إدارة المخاطر والإفصاح في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، في حين عدم تواجد مؤشرات ذات دلالة إحصائية على ركيزة الرقابة في الحد من تلك الممارسات، ويرجع ذلك لعدم الفصل بعدد معبر عن شركات العينة المدروسة بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي؟ وأن المحاسبة الإبداعية تعد شكل من أشكال التلاعب دون فرض القوانين والمبادئ والمعايير المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات الشركات المساهمة والتلاعب بها لتقديم انطباع مضلل عن عائد الشركة ومخاطرها، يستخدم في ذلك مجموعة من الأساليب أبرزها التضخم والتقليص المتعدد للإرباح، تخفيض تقلبات الدخل، التخلص من خسائر السنة الرديئة... إلخ؛ وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل ركيزة إدارة المخاطر من خلال إنشاء خلية مختصة بدراسة محيط الشركة وتحديد مخاطرها على الأخذ بعين الاعتبار خطر المحاسبة الإبداعية ووضع الإستراتيجية المناسبة لتفادي الوقوع فيه؛ ويتم ذلك من خلال تفعيل الآليات الرقابية كالمراجعة الداخلية، لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية انطلاقاً من الرقابة الداخلية.

4 - دراسة الأغا، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر فلسطين، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، 2011؛ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية وذلك بإسقاطها على حالة البنوك الفلسطينية.

تولت الدراسة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات المتمثلة في مبدأ حقوق المساهمين، المعاملة المتكافئة للمساهمين، حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة، ضمان

الأساس اللازم لتفعيل إطار الحوكمة، يؤدي كل منها دوراً فعالاً للتقليل من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن البنوك الفلسطينية.

7.1. محاور الدراسة:

إن هذا الموضوع ضخم ومتشعب، ولا يمكن الإلمام بجميع جوانبه في بحث مبسط، إلا أننا حاولنا تحديد بعض جوانبه بشكل موجز وواضح؛ حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- أولاً: المحاسبة الإبداعية.

- ثانياً: حوكمة الشركات.

- ثالثاً: آليات حوكمة الشركات.

2. المحاسبة الإبداعية:

يعتبر موضوع المحاسبة الإبداعية من المواضيع التي تحظى بالاهتمام الواسع من طرف الباحثين والكتاب، إذ نجدها تقوم على إتباع كل الوسائل والأساليب للتأثير على الربح، وإظهار القوائم المالية للشركات حسب ما ترغب به الإدارة الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصالح فئة على حساب مصالح فئات أخرى لها علاقة بالشركة؛ ومنه سنتطرق في هذا المحور بشيء من التوضيح للجوانب التالية:

1.2. تعريف ومجالات المحاسبة الإبداعية

تعدد المصطلحات التي تشير إلى المحاسبة الإبداعية فمنها إدارة الأرباح، تلطيف الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الاحتياطية وكل هذه التسميات تعني التلاعب في التقارير والقوائم المالية.

1.1.2. تعريف المحاسبة الإبداعية

ظهر مصطلح المحاسبة الإبداعية لأول مرة في كتاب المفكر الإنجليزي " Ian Griffiths " عام 1986 (john، 2011، صفحة 4) ، وتعددت تعاريف المحاسبة الإبداعية؛ لأن هذا النوع من المحاسبة ظهر أساساً من خارج الوسط الأكاديمي ولا يوجد تأصيل علمي له (عادل، 2016/2017، صفحة 20). عرف (IanGriffiths) المحاسبة الإبداعية بأنها: إن كل شركة تتعامل مع أرباحها بطريقة خاصة، وكل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي طبخت بصورة دقيقة أو شويت بصورة كاملة، والأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة، يتم تغييرها كلياً من أجل حماية وإخفاء الجريمة، وتعد هذه أكبر حيلة منذ حسان طروادة، وهذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً وشرعي بصورة كلية، إنها المحاسبة الإبداعية (john، 2011، صفحة 8).

قد عرفت أيضا بـ الإجراءات التي تقوم بها في بعض الأحيان إدارة الشركات من أجل تحسين صوري إما في ربحيتها أو مركزها المالي أو كلاهما، وذلك باستغلال الثغرات الموجودة في أساليب واختيارات التدقيق الخارجي، أو بالاستفادة من تعدد البدائل المتاحة في تطبيق السياسات المحاسبية التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية أو غيرها؛ مما يعرف بالمبادئ المتعارف عليها، سواء بشأن أساليب القياس أو أساليب الإفصاح المتبعة عند إعداد البيانات المالية المنشورة؛ مما يؤثر سلبا على نوعية الأرقام التي تظهرها البيانات بالنسبة للأرباح أو للمركز المالي، ومن ثم على مصداقية النسب المالية (مطر، 2006).

انطلاقا من التعاريف السابقة يتضح لنا وجود قواسم مشتركة في تعريف المحاسبة الإبداعية وهي:

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية؛
- المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار القواعد المحاسبية المتعارف عليها فهي ممارسات قانونية؛
- ممارسي المحاسبة الإبداعية هم أشخاص ذوي قدرات مهنية تؤهلهم لتلاعب بالقيم بالشركة.

2.1.2. مجالات المحاسبة الإبداعية

للمحاسبة الإبداعية عدة مجالات رئيسية تسمح من استخدام أساليبها ووسائلها، وتتمثل هذه المجالات فيما يلي: (عادل، 2017/2016، الصفحات 21 - 22)

- المرونة التشريعية: التشريع المحاسبي في كثير من الأحيان يسمح باختيار السياسات، على سبيل المثال فيما يتعلق بتقييم الأصول، تسمح المعايير المحاسبية الدولية الاختيار بين تحمل الأصول غير المتداولة إما بمبلغ إعادة التقييم أو التكلفة التاريخية.

- ضعف التشريع: من المعوقات التي تواجه المحاسبة بشكل عام؛ والمحاسبين بشكل خاص هو ضعف البنية التشريعية والتنظيمية؛ حيث أخفقت بعض التشريعات في ممارسة دورها الرقابي والإشرافي؛ مما ساعد على زيادة ظاهرة إدارة الأرباح بين الشركات.

- الصفقات المصطنعة أو المعاملات المختلفة: يمكن إدخال شيء من التلاعب بمبالغ الميزانية العمومية والأرباح للانتقال بين الفقرات المحاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في اثنين أو أكثر من المعاملات ذات الصلة مع طرف ثالث إلزاما.

- الصفقات الحقيقية: إن توقيت الصفقة الحقيقية يعطي الانطباع المطلوب في حسابات الشركة، على سبيل المثال: تأجيله استثمار بقيمة مليون وحدة نقدية في التكلفة التاريخية والتي يمكن بسهولة أن تباع بمبلغ ثلاثة ملايين وحدة نقدية وهي القيمة الحالية.

2. دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية

يمكن استعراض دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية فيما يلي: (تيجاني، 2012).

- التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من دوافع الإدارة الرئيسية لاستخدام المحاسبة الإبداعية بمباركة المالكين الرئيسيين وقد يكون بتواطؤ مع مدقي الحسابات الخارجيين.

- الحصول على التمويل أو المحافظة عليه: غالبا ما تسعى إدارات الشركات إلى الحصول على التمويل اللازم بأشكاله المختلفة عندما تعاني الشركات من مشاكل في السيولة اللازمة لاستمرار عملياتها التشغيلية أو الاستثمارية وأحيانا لسداد التزاماتها، وهنا تلجأ لإعادة تمويل أعباءها والتزاماتها، من خلال المؤسسات المالية باللجوء إلى أساليب المحاسبة الإبداعية.

- تعظيم حوافز الإدارة ودعم مراكز الوظيفة: وفقا لنظرية الوكالة فإن كل طرف يسعى لتعظيم منفعته الذاتية ولو على حساب مصالح الآخرين، والإدارة بصفتها الطرف الذي يتولى التنفيذ للمؤسسة ويعلم جميع المعلومات المحيطة بأعمال الشركة من واقع معاشيتها اليومية؛ فإنها تمتلك المعلومات واختيار الطرق المحاسبية، ومن خلال ذلك تستطيع وفق الطرق المحاسبية ووضع التقديرات المحاسبية التي ترفع من أرقام صافي الربح وذلك للحصول على حوافز أكثر ودعم مركزها الوظيفي.

- التوافق مع شروط عقد الدين: تمثل عقود المديونية تعهدا على الإدارة يتضمن فرض قيود على تصرفات الإدارة منها وضع قيود على توزيعات الأرباح ونسبة المديونية والمحافظة على مستوى معين لرأس مال العامل، وتعتمد معظم هذه القيود على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية، وبالتالي فإن الشركة عندما تتقدم بطلب للحصول على قرض يجب توفر القوائم المالية تأكيدا على قدرة الشركة على سداد التزامها، الأمر الذي قد يدفع إدارة الشركة إلى استخدام وسائل وأساليب المحاسبة الإبداعية للوفاء بمتطلبات الحصول على القروض وإظهار مركز مالي قوي يوضح مقدرتها على السداد.

- تجنب التكلفة السياسية: تتمثل تلك التكلفة في الأعباء التي تتحملها الشركات الكبرى نتيجة القوانين والأنظمة والمتطلبات التي تفرضها الدولة مثل: قوانين الزيادة في معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة. لذلك تلجأ إدارة الشركات إلى تبني إدارة الأرباح واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح.

- المحافظة على سمعة الشركة في السوق: عادة ما تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية لتحسين القيم العادلة المتعلقة بأداء الشركات حتى لا تظهر الصورة السلبية عن الشركة أمام منافسيها.
- التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية: إن تراجع القيم المالية لشركات الأعمال يؤثر سلباً

في أسعار أسهمها في الأسواق المالية التي تتداول فيها الأسهم، وإن بقاءها كما هي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض تلك الأسعار؛ لذلك فإن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية تهدف إلى تعظيم هذه القيم ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.

2.2. أساليب المحاسبة الإبداعية:

- تكن أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية فيما يلي: (بله، 2012)
- قائمة الدخل: يكمن التلاعب في أرقام الدخل كمثل في مصاريف الإهلاك عن الاملاك والاعتراف المبكر بالإيرادات، تقليل ما يستحق من مصاريف، تضخيم المبيعات والربح... إلخ.
- قائمة المركز المالي: يكون التلاعب في هذه القائمة من خلال التضخيم في مصاريف إعادة الهيكلة والحسابات المدينة، تقليل الالتزامات، والتلاعب في مخصصات الديون... إلخ.
- قائمة التدفقات النقدية: يتم التلاعب في قائمة التدفقات النقدية من خلال تسجيل النفقات التشغيلية من قبل المحاسبة واعتبارها تدفقات استثمارية أو تمويلية أو العكس، أو التلاعب في النفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من سداد الضرائب.
- قائمة التغير في حقوق الملكية: إن جميع بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية يمكن أن تطلبها المحاسبة الإبداعية كالتغيرات الوهمية في زيادة أو تخفيض رأس المال المدفوع، والمكتسب والمحتسب.

3. حوكمة الشركات

أدى كبر حجم الشركات وتوسع نشاطها، إلى بروز نظرية الوكالة وذلك بفصل ملكية الشركات عن عملية التسيير الخاصة بها؛ هذا النمط في التسيير انجر عنه عدة تغيرات في بيئة الأعمال، وكذلك الفضائح والأزمات المالية كالأزمة المالية الآسيوية عام 1997، وانهيار لشركات عالمية كبرى كشركة (ENRON) للطاقة عام 2001؛ مما جعل جميع دول العالم والمنظمات العالمية تولي الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات؛ حيث قامت بسن مجموعة من القوانين والمعايير تؤكد على أهمية الالتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات؛ وعليه سيتم معالجة هذا المحور من خلال التطرق للنقاط التالية:

1.3. مفهوم حوكمة الشركات وخصائصها:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من مفهوم الشركات وخصائصها بعد أن أصبحت حوكمة الشركات من المواضيع الهامة لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

1.1.3. تعريف حوكمة الشركات:

أشارت الكثير من المراجع إلى أنه لا يوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات، ويرجع ذلك إلى تداخل العديد من الأمور الخاصة بالشركات كالأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية (سفير، 2015/2014). عرفت لجنة (Cadbury) حوكمة الشركات على أنها: النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والرقابة عليها (Hilb, 2006). : كما عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) بأنها: مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وغير ذلك من أصحاب المصالح (thompson, 2005) ؛ وقد عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أنها: النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها (راضي، حاكم محسن الربيعي / حمد عبد الحسين، 2011).

انطلاقاً من التعاريف السابقة يتم تحديد أهم النقاط التي يركز عليها مفهوم حوكمة الشركات وهي:

- مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير لإدارة الشركات؛
- العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- تطبيقات تزيد كفاءة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

2.1.3. خصائص حوكمة الشركات

تتميز حوكمة الشركات بمجموعة من الخصائص يكمن ذكرها باختصار في الآتي: (حماد، 2005)

- الانضباط: يقصد به إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح؛
- الشفافية: يقصد بها تقديم وإعطاء صورة حقيقية لكل ما يحدث في الشركة؛
- الاستقلالية: أي لا يوجد تأثيرات غير لازمة نتيجة الضغوطات؛
- المساءلة: تعني إمكانية تقييم وتقدير الأعمال التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛
- المسؤولية: يعني المسؤولية التي يتحملها مجلس الإدارة أمام الأطراف التي لها مصلحة بالشركة؛

- العادلة: تعني احترام حقوق جميع الأطراف سواء كانوا مساهمين أو مسيرين أو أصحاب المصالح؛

- المسؤولية الاجتماعية: تعني النظر للشركة كمواطن يهتم بمصلحة المجتمع ويساهم في تطويره.

2. مبادئ حوكمة الشركات وأهمية الالتزام بها:

لمفهوم حوكمة الشركات مبادئ يرتكز عليها نظام الحوكمة، وينجم عنها أهمية في التطبيق وهي:

2.3. مبادئ حوكمة الشركات

نظرا للاهتمام الواسع الذي يلقيه مفهوم حوكمة الشركات، سعت العديد من المنظمات الدولية لوضع مبادئ ومعايير محددة للتطبيق الأمثل لحوكمة الشركات، ومن بين هذه المنظمات نجد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية.

1.2.3. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 1999 بوضع ستة مبادئ أساسية لأجل هيكل متكامل لنظام الحوكمة في الشركات تمثلت في العناصر التالية: (حسين يوسف القاضي وآخرون، 2007).

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن لا يكون متناقضا مع القانون الساري المفعول، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

- ضمان حقوق المساهمين: يكون هذا ضمان بالمعرفة الكاملة للمساهمين لما يحدث داخل الشركة، وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتصلة بالحفاظ على حقوقهم ومصالحهم الخاصة.

- المعاملة المتكافئة للمساهمين: يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، بما في ذلك مساهمو الأقلية، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم.

- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: يجب أن تتضمن مبادئ الحوكمة دور أصحاب المصالح التي يربطها القانون، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة سلامة الشركات ماليا.

- الإفصاح والشفافية: ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن جميع الموضوعات المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

- مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، والرقابة الفعالة على إدارة الشركة.

2.2.3. معايير مؤسسة التمويل الدولية:

مؤسسة التمويل الدولية (IFC) هي مؤسسة تابعة للبنك الدولي ساهمت عام 2003 في وضع معايير عامة لدعم الحوكمة في مختلف الشركات، تقوم على مستويات أربع هي: (كاظم)

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم اليد محليا؛
- التركيز على عنصر القيادة كمحور لعملية الحوكمة.

3.3. أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات:

تكمن أهمية الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات في الآتي: (الشوارة، 2009)

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل؛
- الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج؛
- محاربة الفساد الإداري والمالي وما يترتب عليه من فقر وبطالة؛
- ضمان حصول المستثمرين على عائد من استثماراتهم؛
- زيادة نمو وتعظيم حقوق المساهمين وأصحاب المصالح؛
- ضمان قدر كاف من الطمأنينة للمستثمرين وتعظيم القيمة السوقية للأسهم؛
- تدعيم تنافسية الشركات في الأسواق المالية الدولية؛
- تجنب الوقوع في مشاكل محاسبية ومالية وحدوث الانهيارات البنكية.

4.3.الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ومعايير جودتها:

يتم التطرق في هذا العنصر لكل من الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات ومعايير جودة تطبيقها.

1.4.3.الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات:

لأجل الحكم على كفاءة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات لابد من تضافر مجموعة من الأطراف، من أهم هذه الأطراف ما يلي: (سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، 2006)

- المساهمين: هم الأطراف الذين يساهمون في رأس مال الشركة؛ من خلال شرائهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

- مجلس الإدارة: يمثل المصالح الأساسية للمساهمين وباقي أصحاب المصالح، كما يقوم باختيار المدراء التنفيذيين وتقديم التوجيهات العامة لهم والرقابة على أدائهم...إلخ.

- الإدارة: هي حلقة الوصل بين مجلس الإدارة والأطراف المتعاملة مع الشركة؛ وهي الجهة المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة؛ كما أنها مسؤولة عن تعظيم الربح وقيمة الأسهم لصالح المساهمين، وتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها.

- أصحاب المصالح: هم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة من دائنين، موردين، عمال وموظفين إلا أن هذه المصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان؛ فالدائنون يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين يهتم العمال على مقدرة الشركة على الاستمرار.

2.4.3.معايير جودة تطبيق حوكمة الشركات

من خلال الدراسات التي أجريت حول حوكمة الشركات اتضح أن هناك مجموعة من المؤشرات يمكن من خلالها الحكم على جودة تطبيق مفهوم حوكمة الشركات والتمثلة الآتي: (أمانة، 2013/2014، الصفحات 70 - 72)

- مدى وجود بيان بالتشريعات والقوانين واللوائح: تتضمن أساليب وطرق ممارسة الإدارة في مجالس إدارة الشركات؛ حيث تكون متناسقة مع التشريعات الأخرى وغير متعارضة معها.

- مدى مشاركة المدراء غير التنفيذيين: تعني مدى مشاركة هذه الفئة من المديرين في صنع القرار، ووضع السياسات وتوجيه مسار عمل الشركة.

- مدى وجود فصل بين السلطات: يتمثل في فصل وتقسيم العمل والأدوار بين مجلس الإدارة والمسؤول التنفيذي الرئيسي.

- مدى وجود لجان رئيسية مختصة تابعة لمجلس الإدارة: تعمل على دراسة وتطوير خطط عمل الشركة، وعمليات الإصلاح التي تحتاجها الشركة.

- مدى ودرجة الإفصاح عن مرتبات ومكافآت الإدارة العليا: تعني مدى قدرت هذه الأخيرة على الإفصاح عن مرتبات ومكافآت العاملين بها وبكل ما يتصل بانجازاتهم وأعمالهم التي تم القيام بها، والمدى الذي حققه المدراء من النتائج والأهداف التي تم الاتفاق عليها مسبقا.

4. آليات الحوكمة ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

من خلال عرض الجانب المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية وحوكمة الشركات، يتضح لنا أن المحاسبة الإبداعية تستخدم أساليب ووسائل تعمل على إظهار القوائم المالية على غير حقيقتها. وأن حوكمة الشركات وسيلة للحد من هذه الممارسات غير الأخلاقية من خلال آلياتها الداخلية والخارجية، والتي سوف نتطرق إليها في هذا المحور بشيء من التوضيح فيما يلي:

1.4.1 الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على الأنشطة الفعالة في الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركة الداخلية فيما يلي:

- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة الآلية الأحسن لمراقبة سلوك الإدارة، إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحيته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أداؤها؛ ولكي يتمكن مجلس الإدارة من القيام بواجباته في التوجيه والمراقبة يلجأ إلى وضع مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين، أبرزها ما يلي: (رقية، 6 - 7 ماي 2012، الصفحات 18 - 19)

- لجنة التدقيق:

لقد حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في

زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، ودورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

- لجنة المكافآت:

توصي أغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيداً على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العليا؛ حيث تركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا.

- لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات منها تعيين أفضل المرشحين المؤهلين وتقويم مهاراتهم ، وتولي بالموضوعية في عملية التوظيف والإعلان عن الوظائف المطلوب إشغالها.

- التدقيق الداخلي:

تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دوراً مهماً في عميلة الحوكمة، إذ إنها تعزز هذه العملية، فهي نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي، الهدف منه إضافة قيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والحوكمة، ويتم تقوية استقلاليتها عندما ترفع تقاريرها إلى لجنة التدقيق بشكل مباشر وليس إلى الإدارة (حماد، حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية، 2009).

2.4. الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيين على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهمة بهذا الموضوع؛ حيث يشكل هذا العنصر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من أجل تطبيق قواعد حوكمة ومن هذه الآليات ما يلي:

(رقية، 6 - 7 ماي 2012، صفحة 20)

- منافسة سوق المنتجات وسوق العمل الإداري:

تعد منافسة سوق المنتجات أحد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، لأنها إذا لم تقم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح، إنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس النشاط، وتتعرض للإفلاس. فمنافسة سوق المنتجات تهذب سلوك الإدارة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا.

- الاندماج والاكستساب:

مما لا شك فيه أن الاندماج والاكستساب من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم؛ لأن الاكستساب آلية مهمة من آليات الحوكمة، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال؛ حيث يتم الاستغناء عن خدمات الإدارة ذات الأداء المنخفض.

- التدقيق الخارجي:

يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً في المساعدة على تحسين نوعية القوائم المالية، ولتحقيق ذلك ينبغي عليه مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك القوائم، وليس مقبوليتها فقط. ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في اختيار المدقق الخارجي والاستمرار في تكليفه، إن لجان التدقيق المستقلة والنشطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي اختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في النشاط الذي تعمل فيه الشركة؛ يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة للشركات المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققين الخارجيين هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين.

- التشريع والقوانين

لقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم، فعلى سبيل المثال قد فرض قانون Sarbanes-Oxley Act متطلبات جديدة على شركات المساهمة العامة، تمثل بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي ومدير الشؤون المالية الشهادة على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسؤولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرّة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة (أمانة، 2013/2014، صفحة 65).

5. الخاتمة:

أدى ظهور مفهوم الحوكمة إلى ترشد إدارة الشركات، ولتجسيد هذا المفهوم اعتمد على مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية من ضمن هذه الآليات، آلية التدقيق الداخلي التي تعتبر من الآليات الداخلية؛ حيث كانت فيما مضى خدماتها مقتصرة على الفحص والتقييم، وبعد عملية إرساء لمبادئ حوكمة الشركات، أصبحت نشاطاتها تركز على تقديم خدمات تأكيدية استشارية وباكتساب وظيفة التدقيق الداخلي هذه الأهمية، أصبح دوره يقتضي على تقييم نظام الرقابة الداخلية، للحصول على معلومات ذات جودة تعمل على ضمان حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة بينهم وبين ذوي حقوق الأقلية، والقيام بعملية الإفصاح الكافية من القوائم المالية والتعبير بشفافية عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، كما يقوم المدقق الداخلي بإجراءات تدقيق إدارة المخاطر لتقديم معلومات عن المخاطر التي تواجه الشركة واقتراح حلول لها تساعد مجلس الإدارة والإدارة العليا من تفاديها.

1.5. الاستنتاجات والتوصيات:

نتطرق فيما يأتي لكل من الاستنتاجات والتوصيات في هذه الورقة البحثية باختصار.

2.5. نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر الأتي:

- توجد دوافع جعلت الإدارة التنفيذية في الشركة تتوجه لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- من دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية في الشركات التهرب الضريبي والرغبة في الحصول على التعويضات الإدارية، والتأثير على القرارات الاستثمارية للمساهمين، وتحقيق أهداف الربح...إلخ؛
- تحتاج مهنة المحاسبة إلى زيادة الاهتمام بالجانب الأخلاقي حتى لا يلجأ المحاسب إلى تبني مبادئ المحاسبة الإبداعية؛

- تؤثر الخبرة المهنية المحاسبية والتدقيقية للمحاسب والمدقق في الكشف عن ممارسات المحاسبة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية عند العرض والإبلاغ عن القوائم المالية؛

- جودة معايير المحاسبة والالتزام بها يؤدي إلى التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

3.5. توصيات الدراسة:

من خلال الاستنتاجات السابقة نتقدم بالتوصيات التالية:

- المحاسبة الإبداعية مجال واسع لا نستطيع من خلال هذه الدراسة التطرق لجميع جوانبه؛

- على مكاتب المراجعة زيادة الاهتمام بتدقيق التقارير المالية، والتعرف على المؤشرات الدالة على استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية؛
- الاطلاع المستمر على ما يصدر من أدلة مهنية ومعايير دولية من شأنه أن يساهم في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- تبني مهنة المحاسبة والاهتمام بالجانب الأخلاقي من شأنه أن يؤدي إلى عدم لجوء المحاسب إلى تبني ممارسات المحاسبة الإبداعية.

6.. قائمة المراجع:

قائمة المراجع بالعربية

1. بالرقى تيجاني. (2012). المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتحميل صورة الدخل. جامعة سطيف1: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
2. حاتم كريم كاظم. حوكمة الشركات ودورها في الحد من آثار المحاسبة الإبداعية دراسة ميدانية لعينة من الشركات العراقية. العراق : قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
3. حساني رقية. (6 - 7 ماي 2012). آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. حسين يوسف القاضي وآخرون. (2007). التدقيق الداخلي، منشورات جامعة دمشق. سوريا: دمشق.
5. خالد عادل. (2016/2017). الإبداع المحاسبي وتأثيره بالإستراتيجية المالية للمؤسسة دراسة عينة من المؤسسات الفرنسية المدرجة بمؤشر SBF 250 للفترة 2011 إلى 2014، أطروحة

دكتوراه في محاسبة وتدقيق. المدينة: قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس.

6. راضي، حاكم محسن الربيعي / حمد عبد الحسين. (2011). حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، ط1. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

7. سيد عبد الرحمن عباس بله. (2012). دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، . جامعة سطيف1: مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

8. طارق عبد العال حماد. (2009). حوكمة الشركات والأزمات المالية العالمية. مصر: لدار الجامعية، الإسكندرية.

9. طارق عبد العال حماد. (2005). حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، ط1. مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية.

10. عبد المجيد الطيب الفار. (2011). إدارة الأرباح، ط1. عمان، الأردن: دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع.

11. فيصل محمود الشوارة. (2009). قواعد الحكومة و تقييم دورها في مكافحة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية. سوريا: مجلة العلوم الاقتصادية القانونية، جامعة دمشق، مجلد25، العدد: 2.

12. قداوي أمينة. (2013/2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية . دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250. جامعة عنابة، الجزائر: قسم العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير أطروحة دكتوراه في مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة.

13. محمد سفير. (2015/2014). أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في إسراء مبادئ حوكمة الشركات . دراسة ميدانية لحالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير.

جامعة الجزائر3، الجزائر: قسم مالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

14. محمد مصطفى سليمان. (2013). الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات . جندورها، أسبابها، تداعياتها، آفاقها، ط1. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

15. محمد مصطفى سليمان. (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي . مصر: الدار الجامعية، القاهرة .

16. محمد مطر. (2006). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، ط1. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- قائمة المراجع بالأجنبية :

1. Hilb, M. (2006). *New corporate governance, successful managementtools*. berlin: 3rd edition, springer publication.
2. John, J. M. (2011). *Creative accounting fraud and international accounting scandal*. England: 1st edition, John Wiley & sons' ltd publication chichester, .
3. Mulford, c. W. (2002). *The financial numbers game detecting creative accounting practices*, . new York: John Wiley & sons. INC.
4. thompson, K. k. (2005). *mike wright, corporate governance accountability* . England: enterprise and international comparisons, John Wiley & sons Ltd.